الأسئلة المؤرقة في مراجعات «الجماعة الإسلامية»

منتصر حمادة*

■ «الإسلام وتهذيب الحروب» هو عنوان أحدث مؤلفات «الجماعة الإسلامية المصرية»، لمؤلفه عصام درباله المحكوم عليه بالسجن المؤبد في قضية اغتيال الرئيس المصري الراحل أنور السادات. ويندرج الكتاب الذي اطلعنا على بعض حيثياته على صفحات يومية «الشرق الأوسط» ضمن سلسلة «تصحيح المفاهيم»، والتي أصدرتها الجماعة الإسلامية عقب مبادرتها بوقف العنف التي أطلقتها عام 1997.

جديد آخر مؤلفات الجماعة كون الاجتهادات الفقهية الواردة فيه تتقاطع بشكل مُلفت وجلّي مع آراء وفتاوى مشايخ الجزيرة العربية، وخاصة اجتهادات فقهاء المملكة العربية السعودية اتجاه أزمة حرب الخليج الثانية، التي عصفت بالمنطقة بعد الغزو العراقي للكويت، بكل تبعاتها الاستراتيجية المؤلمة التي نعاين بعضا من نتائجها اليوم.

يوجد على رأس هذه الاجتهادات المأزق الفقهي الذي سقط فيه فقهاء المنطقة من الحضور العسكري الأجنبي (الأمريكي) في الجزيرة العربية، حيث اعتبرت الجماعة في كتابها هذا أن الموقف الشرعي للسعودية كان سليما للغاية، في إحالة طبعا إلى فتوى الشيخ ابن باز (رحمه الله) والتي رخصت فقهيا لحضور القوات الأجنبية في تلك الفترة الحرجة.

ضمن العناوين النارية الواردة في «الإسلام وتهذيب الحروب»، يهمنا سرد اللائحة التالية:

ـ «استعانة المملكة العربية السعودية بالقوات الأمريكية في حرب تحرير الكويت سنة 1990 كانت موقفا صحيحا وجاءت مستندة على أسس شرعية صحيحة، وحسابات واقعية سديدة».

ـ «موقف المملكة العربية السعودية من الالتزام بتطبيق الشريعة موقف متميز على مستوى دول العالم الإسلامي قل نظيره، وهو ما يستوجب دعمه والحفاظ عليه».

ـ «النظام السعودي لا يوجد له نظير في تطبيق أحكام الشريعة في عالمنا اليوم».

ـ «استراتيجية تنظيم «القاعدة» أسهمت في توحد معظم العالم ضد ما وصف بـ«الخطر الإسلامي»، كما أدت إلى انهيار أفغانستان».

ـ «استراتيجية تنظيم القاعدة والجبهة الإسلامية العالمية الخاصة بمحاربة كل العالم على خلفية الصراع مع أمريكا يجب أن تتغير، فالعالم الإسلامي اليوم في حالة تتوجب جهاد الدفع والدفاع لإجهاد الطلب وتجبيه الأعداء».

ـ «اعتبار أن أمريكا تقود حربا صليبية ضد المسلمين غير صحيح، لأن الواقع كان ينبئ أنه لم يكن هناك مثل هذه الحرب».

ـ «السياسات الأمريكية الظالمة.. لا تبرر قتل المدنيين الأبرياء».

ـ «القاعدة» شوهت صورة الإسلام، ووضعته في قفص الاتهام».

ـ «خطف وتفجير الطائرات ينطوي على ترويع وقتل من لا يجوز ترويعه أو قتله، وذلك لوجود ركاب من المسلمين بالطائرة أو وجود أطفال أو نساء أو شيوخ من غير المسلمين، لا يجوز قتلهم حتى في حالة الحرب، بالإضافة إلى احتمال قتل من لا يصح قتله إذا ما ارتطمت الطائرة بهدف مدني لا يعرف الخاطف من فيه».

ـ «الفتوى الصادرة عن الجبهة العالمية لمحاربة الصليبيين واليهود بقيادة أسامة بن لادن في سنة 1998 والداعية إلى قتل الأمريكيين سواء من العسكريين أو المدنيين في أي مكان في العالم، لا تقل شهرة وخطورة عن تلك التي جاءت لإسباغ الشرعية على ما قررته ونفذته الجماعة الإسلامية المسلحة بالجزائر من قتل النساء والأطفال».

بَدَهي أن مراجعات الجماعة تقوم بالدرجة الأولى على تفنيد أدبيات تنظيم «القاعدة» بالاعتماد على اجتهادات فقهية بالدرجة الأولى تتأسس على الاستشهاد المرجعي المؤسس من الكتاب (القرآن الكريم) والسنة النبوية.

وإذا كانت الأنظمة العربية والغربية معنية بالتصدي الأمني والاستخباراتي لأسامة بن لادن ومن معه، فإن أهمية مراجعات الجماعة تكمن أساسا في الاشتغال على الجانب الفقهي/التأصيلي في الحرب الكونية المفتوحة بين تنظيم «القاعدة» والإدارة الأمريكية.

نحن لا نؤاخذ على رموز الجماعة عقد «صفقة» مع النظام المصري أو غيره بخصوص تولي مهام النقد الفقهي لأدبيات تنظيم «القاعدة»، (هناك كتاب في هذا الصدد للكاتب المصري عبد الرحيم علي، يحمل عنوان «الصفقة: المخاطرة في صفقة الحكومة وجماعات العنف»)، ولكن، تشاء «المصادفات» أن تتقاطع هذه المراجعات مع الذي كان مفروضا أن يصدر عن فقهاء المؤسسات العربية الحاكمة، والذي للأسف لم يتجاوز سقف التنديد الفقهي المتواضع، أو التنديد الذي لا يقدم أو يؤخر في معرض تفكيك أدبيات جماعة ابن لادن.

بمعنى أدق، ما فشل فيه فقهاء المؤسسات العربية والإسلامية يصدر الآن ـ ومنذ 1997 للمفارقة ـ عن رموز «الجماعة الإسلامية»، مع فارق تحيين أدبيات الجماعة مع أحداث الساعة، (تذكروا أن الكتاب الأخير صدر بعد تصريحات أيمن الظواهري الرجل الثاني في تنظيم «القاعدة» في شريط فيديو بثته فضائية «الجزيرة» يوم 2006/8/5، وجاء فيها أن بعض زعماء «الجماعة الإسلامية في مصر، انضموا إلى تنظيم «القاعدة»).

على أن هناك أسئلة مُؤَرِّقة ومُحرجة لا نجد لها أثرا مُلفتا في أغلب القراءات المُنوِّهة بكنه ودلالات مراجَعات «الجماعة الإسلامية»، وخاصة القراءات الصادرة عن الأقلام المقربة من دوائر صنع القرار السياسي داخل وخارج الوطن العربي والعالم الإسلامي:

ـ يتعلق الاستفسار الأول برأي فقهاء ومشايخ الحركات الإسلامية في ربوع العالم الإسلامي من كنه مراجعات الجماعة.

لا نتحدث عن موقف فقهاء ومشايخ الجماعات الإسلامية الجهادية (تنظيم «القاعدة» نموذجا والتيارات الموالية له فكريا وتنظيما)، ولا بالأحرى فقهاء ومشايخ الحركات الإسلامية الدعوية (نموذج جماعات «الدعوة والتبليغ»)، وإنما فقهاء ومشايخ ما يصطلح عليه بجماعات «الإسلام السياسي»، أو الجماعات والحركات الإسلامية المنخرطة في اللعبة السياسية، وفي مقدمتها التنظيم العالمي لجماعة «الإخوان المسلمين».

ما رأي هؤلاء بالضبط من مراجعات الجماعة، بعيدا عن منطق و«روح الشماتة» التي ميزت ردود بعض رموز «الإخوان المسلمين» في مصر بُعيدَ صدور أولى المراجعات، وهي قطعا «روح لا تعبر عن توجه صحيح لتيار وطني عانى هو الآخر من تضييق السلطات والأخذ بالشبهات». (كما أشار إلى ذلك مجدي شندي في مبحث «نور البصيرة يضيء ليل الجماعة الإسلامية في مصر». نقلا عن موقع «مراجعات».

ـ نأتي لسؤال ثاني مؤرق هو الآخر، وعلى غرار السؤال المحرج الذي سقطت فيه أغلب الحركات الإسلامية المنخرطة في اللعبة السياسية، عندما يبزغ استفسار مقلق عما تبقى من هذه الحركات بعد قبولها بقواعد اللعبة السياسية وتقليديها لتصدير مبادرات سياسية لا تختلف بشكل جلي مع مبادرات باقي أحزاب الساعة ذات اليمين وذات اليسار، نتساءل أيضا عما تبقى فعلا من «الجماعة الإسلامية»، وهو سؤال نطرحه تحديدا على رموز الجماعة، حتى نكون صرحاء أكثر، بالنظر إلى إصرار القيادات على تمرير اجتهادات فقهية تقف في الاتجاه المعاكس للأدبيات المرجعية اللصيقة بما كان يُعرَف سابقا بـ«الجماعة الإسلامية المصرية»، من قبيل «ميثاق العمل الإسلامي» والذي ألفه ناجح إبراهيم وعاصم عبد الماجد وعصام درباله وكتاب «حتمية المواجهة» لمؤلفه كرم زهدي، دون الحديث عن النهل الجلي من أدبيات الشهيد سيد قطب («معالم في الطريق» على الخصوص)، أو أعمال أبي الأعلى المودودي وابن تيميه.

لقد انتقلنا من «ميثاق العمل الإسلامي» و«حتمية المواجهة» و«معالم في الطريق»، نحو «استراتيجية وتفجيرات القاعدة: الأخطاء والأخطار» وكتاب «نهر الذكريات: المراجعات الفقهية للجماعة الإسلامية» ثم سلسلة تصحيح المفاهيم، وتضم أربعة كتب: «مبادرة إنهاء العنف: رؤية شرعية ونظرة واقعية»، «حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين»، «تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء»، «النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين».

انتقلنا مثلا، من تكفير أنور السادات، إلى اعتباره شهيدا، ومن التأصيل الشرعي لعدم جواز الاستعانة بالقوات الأمريكية في حرب الخليج الثانية (عند أتباع ابن لادن)، نحو الإقرار العلني الوازن بأن «استعانة المملكة العربية السعودية بالقوات الأمريكية في حرب تحرير الكويت سنة 1990 كانت موقفا صحيحا وجاءت مستندة على أسس شرعية صحيحة، وحسابات واقعية سديدة».

نقرأ لمنتصر الزيات، في مقاله «المانفستوي» والمؤسس لمشروع «المراجعات»، وجاء تحت عنوان «مراجعات لا تراجعات»، أن «أولى الدعائم التي يتساند إليها مشروعنا الفكري «مراجعات» هي الإيمان المطلق بضرورة التمسك بأحكام الشريعة الإسلامية وتطبيقها نصا وروحا، وأنه لا ينبغي الخجل من تلك الهوية أو التنازل عن بعضها لصالح غيرها من الشرائع الأرضية أو الوضعية «أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكمها لقوم يوقنون»... و«الدعامة الثانية التي يعتمد عليها مشروع الإحياء الإسلامي الذي نتبناه اعتماده بشكل واضح للمرجعية الشرعية، فنثبت كل ما اصطلحت عليه الأمة وتلقته بالقبول والرضا من مصادر التشريع والفقه الإسلامي الراجح».

لا نشكك قط في نوايا منتصر الزيات، فهو من خيرة أبناء هذه الجماعة، أو ما تبقى منها، (انظر كتابه المُمتع «الجماعة الإسلامية: رؤية من الداخل»، والصادر عن دار مصر المحروسة. القاهرة. 2005)، ولكن، انطلاقا من نفس مبدأ «الإيمان المطلق بضرورة التمسك بأحكام الشريعة الإسلامية وتطبيقها نصا وروحا»، أفتى أبو الحسن الماربي (وهو للمفارقة الدالة، أحد المطلوبين للإدارة الأمريكية بتهم الإرهاب) بعدم جواز ترشيح شخص آخر غير الرئيس اليمني الحالي علي عبد الله صالح باعتباره «ولي للأمر»، ولا يجوز منافسته على الإطلاق، و«من يخالف هذا الرأي يعتبر مخالفا لمبادئ الإسلام»، وحتى تزداد الأمور تخبطا، نقر في تقارير يمنية رسمية أن علماء «الجماعة الإسلامية السلفية» قد بايعت علي عبد الله صالح رئيسا باسم علماء الجوف ومأرب.

إذا كانت مثل هذه المبادرات تصدر عن رموز الإسلاميين المتشددين أو الجهاديين، فما الذي تبقى فعلا من الحركات الإسلامية الجهادية؟ اللهم إن كان الأسلم لنا ولهم تغيير الإسم، بعد تعديل الرأي والمنهج والمسار.

والبقاء بالتأكيد، للأصلح.

* كاتب من المغرب

قرار البارزاني إنزال العلم العراقي خرق قانوني فاضح وتمرد علني على دستور ارتضاه

علاء اللامي*

■ الهمروجة السياسية التي أثارها قرار مسعود البارزاني والقاضي بدسترة إنزال العلم العراقي المعتمد رسميا غطى بغباره عددا من الحقائق المهمة منها ما أشار إليه البارزاني ذاته في كلمته العنيفة أمام برلمان الإقليم ومن ذلك:

ـ القرار لم يقضِ بإنزال العلم العراقي المعتمد حاليا فهو عمليا غير موجود في مناطق نفوذ مليشيا الحزب الديموقراطي الكردستاني «حدك» منذ عدة أعوام ولكنه موجود وإن بشكل خجول أو لمجرد رفع العتب في بعض مناطق نفوذ مليشيات الاتحاد الوطني الكردستاني «أوك» الذي يقوده غريم البارزاني أي جلال الطالباني ولكن القرار يأتي لدسترة القرار وإعطائه سندا قانونيا في الفترة ذاتها التي تواصل الأحزاب الكردية القومية صياغة وتثبيت دستورها الخاص.

ـ القرار لم يترك العلم المذكور دون بديل بل قرر ومن طرف واحد اعتماد علم ثورة 14 تموز الجمهورية في محاولة للقفز على الواقع وإحداث انشقاق في الشارع السياسي العراقي العربي ولحصد المزيد من الإنجازات السياسية الرخيصة في عهد المحنة التي يعيشها الشعب العراقي كله.

ـ وحتى العلم الجمهوري «القاسمي» فهو لن يرفع إلى جوار العلم الإقليمي كما هو معتاد في التجارب الفيدرالية والكونفدرالية بل سيرفع فوق المؤسسات الاتحادية المركزية فقط هذا إن رفع.

ـ المبررات التي ساقها البارزاني والعديد من القيادات الحزبية الكردية والتي خلاصتها أن العلم العراقي المعتمد حاليا يرمز للطاغية صدام ولفترة حكمه، وأن تحت هذا العلم ارتكبت أشنع الجرائم بحق الكرد وغيرهم من العراقيين هي مبررات إنشائية فارغة ليس لها أي مضمون دستوري (نتكلم بشكل عام ولا نقصد الدستور المغبرك في عهد الاحتلال) وهي لا تنفي أن البارزاني بقراره هذا إنما تمرد على الدستور الاتحادي الذي دعا إليه ووقع عليه واعترف به وعبث بالسيادة الوطنية وانه يعتبر في عداد المتمردين دستوريا، ولو أن ما فعله البارزاني فعله أي حاكم في دولة فيدرالية أو كونفدرالية تحترم نفسها لقبض عليه وقدم مخفورا إلى السلطات القضائية الاتحادية بتهم التمرد والعصيان ونزع رمز من رموز السيادة الوطنية.

ـ تساوقا مع الفقرة السابقة يمكن لنا أن نتساءل: إذا كان اعتبار العلم العراقي المعتمد حاليا رمزا لصدام وعهده يوجب نزع هذا الرمز أليس من الصحيح أيضا وضمن المنطق الإنشائي الذي يأخذ به البارزاني وأنصاره أن نعتبر الشخص أو الزعيم الذي زار الطاغية صدام في القصر الجمهوري وقبل أن تنشف دماء عشرات الآلاف من شهداء انتفاضة ربيع 1991 وعامله كرئيس، بل وقبل وجنتيه أمام عدسات الكاميرات، ثم وفي مناسبة أخرى وبعد بضعة أعوام قام هذا الزعيم المليشياوي ذاته بدعوة دبابات صدام وقواته الخاصة (التي لم تكن ترفع العلم الجمهوري القاسمي طبعا!) لإنقاذ مدينة أربيل من السقوط في قبضة مليشيا غريمه الطالباني، هذا الشخص أو الزعيم الذي ظل يتقاضى راتبه الشهري ورواتب حاشيته من صدام وإدارته ومن أموال العراق التي كان يسيطر عليها صدام، أليس من الصحيح أن نعتبر هذا الشخص أو الزعيم والذي يحمل اسم مسعود البارزاني من أبرز رموز صدام وعهده؟ طبعا لم نضع ضمن قائمة الأدلة على رمزانية مسعود البارزاني لعهد صدام وحزب البعث دليل اشتراك حزب البارزاني في حكومة البعث بعدة وزراء فتلك أمور قديمة حدثت قبل عدة «قرون» كما يبدو!!

ـ العلم المعتمد حاليا بألوانه الثلاثة ونجومه الثلاث ليس رمزا لصدام من الناحية التاريخية بل هو رمز لمحاولة توحيد العراق ومصر وسورية الفاشلة في عهد عبد السلام عارف، والتي لم تنجح سوى في إيجاد هذا العلم، وقد غيرت مصر هذا العلم بضغط صهيوني وكشرط من شروطها على السادات كما أعلن هيكل مؤخرا في برنامجه التلفزيوني «تجربة حياة»، أما علم سورية ففيه نجمتان ترمزان إلى الاتحاد السوري ـ المصري. والحال، فالعراق هو البلد الوحيد المتمسك حتى الآن بعلم تجربة صارت رمادا منذ زمن بعيد. إضافة إلى ذلك، ثمة عبارة التكبير التي أضافها صدام بخط يده، والتي استبدلها مجلس الحكم البرايمري بالعبارة نفسها ولكن بالخط الكوفي وذلك بعد فشل محاولة استنساخ أو «تعريق» العلم الإسرائيلي ذي الخطين الأزرقين وهو النموذج الذي أهيل عليه التراب أيضا بعد أن واجهه الشارع العراقي عامة والنخبة العراقية خصوصا بالازدراء والاشمئزاز. وهكذا فإن العلم المعتمد حاليا له وظيفة سد الفراغ والاستمرارية الدستورية أما رفع علم ثورة 14 تموز ـ مع ان كاتب هذه السطور من محبيه وهذا أمر شخصي بحت ـ ومن طرف واحد فليس له من الشرعية إلا الاسم. ونتساءل هنا: لماذا لم يقرر مسعود إنزال هذا العلم الصدامي خلال عهد صدام حين كان يسيطر على أربيل قبل حرب الاحتلال؟

ـ إن إساءة البارزاني البالغة هذه بإنزال العلم الحكومي المعتمد لا تلحق الضرر بالشعب العراقي ككل فحسب بل إنها تلحق ضررا أكبر بالقسم الكردي منه أي بالشعب الكردي ذاته وبطموحاته القومية المشروعة، فالبارزاني يريد بقصد أو بدونه بأفعاله وتصرفاته هذه أن تخسر الأمة الكردية حليفها وصديقها الوحيد تقريبا في المنطقة ألا وهو الشعب العراقي العربي. لا مساومة على حقوق الشعوب والأمم ومنها الأمة الكردية الموزعة على أربع دول ولكن لا تفاهم ولا احترام لمن يرهن ويقيد مستقبل أمته وشعبه بسلاسل الغزاة الأجانب فيتحول هو ذاته إلى أداة بيدهم ويدفع بشعبه إلى المجهول.

ـ يسجل كاتب السطور شجبه للفورة الشوفينية التي أثارتها إساءة البارزاني هذه والتي فاضت خلالها قرائح الشوفينيين العرب والكرد بكل ما هو عدواني وسمج وخارج على روح المواطنة والتعامل الحضاري بين مكونات المجتمع المتعدد الموحد ويكرر تضامنه القديم مع حقوق الأمة الكردية في تقرير المصير على كل أرض كردستان وليس على حساب العراق المحتل والمصادر السيادة والاستقلال.

* كاتب من العراق يقيم في جنيف
www.albadeeliraq.com

المعارضة السورية والمسألة الوطنية

معقل زهور عدي*

■ ثمة أسئلة متعددة ما زالت بدون جواب حول أسباب عجز المعارضة السورية كي لا نستعمل شماعة القمع ونرتاح.

من تلك الاسئلة: هل الغموض وعدم وضوح البدائل السياسية للمسائل الرئيسة التي يطرحها الواقع الحي سبب من تلك الأسباب؟

نشأت المعارضة في صورتها الحالية كبذرة في رحم ربيع دمشق، ورغم اجهاض ذلك الربيع فان ما تبقى منه، أعني ما أصر على محاولة البقاء والتمدد هو ما أعطى للمعارضة ملامحها الراهنة.

أفضل ما فيه كان دمج الفكر بالسياسة ونزول المثقفين لساحة الفعل السياسي، ذلك ما أعطى المعارضة عمقا معرفيا وسمح بتأسيس العديد من المفاهيم السياسية التي بدأت تغزو العقل السياسي السوري، وتخلق حقلا من الدلالات المعرفية انتشر من اطاره الأصلي الضيق نحو الفضاء الثقافي – الفكري السوري حتى أصبح من السهل تتبع أثره في الصحافة الرسمية التي يفترض ان تكون احدى قلاع الثقافة الشمولية.

لكن ذلك الانجاز لم يكن بدون ثمن على ما يبدو، فدخول الثقافة للسياسة تسبب في ولادة سياسة ثقافية تميل نحو ارجاع ما هو سياسي الى ما هو ثقافي لتتعامل معه في حقل الثقافة قبل ان تعيده الى الحقل السياسي (ان فعلت) ذلك يعني حل الاشكالات السياسية ثقافيا.

لكن حلا كهذا سيظل أعرج فالسياسة في النهاية سوقها أوسع من سوق المثقفين، وما لم تتم صناعتها وفق متطلبات استهلاكها لن تعدو ان تكون ترفا مثل السيارات الرياضية المكشوفة.

السياسة تتطلب الوضوح وبناء الاستراتيجية والتكتيك وتقديم البدائل والأجوبة للمسائل المختلفة وفق الأرضية التي تطرح فوقها وليس عبر قلبها وتحويلها الى مسائل ثقافية أو فلسفية وابقائها في هذا الحقل. أحد مظاهر ذلك الخلل خوف النخب المعارضة من الاهتمام بما تطرحه التطورات والمتغيرات السياسية وحنينها المستمر للعودة للحقل الثقافي.

البعض أصبح يرى في تناول القضية الوطنية منافسة للمسألة الديمقراطية ذارفا الدموع حين بدأ يفتقد الخطاب التقليدي الثقافي ذا البعد الواحد، لقد بحث مليا في المسألة الوطنية فلم يجد لها مفردات في ألواح الثقافة الديمقراطية.

هل ينبغي ان نقول للناس اما ان تكونوا وطنيين أو تكونوا ديمقراطيين؟

ذلك بالضبط ما يريده الاستبداد.

يعيدنا مثل ذلك الخطاب لاشكاليتين:

الأولى هي فهم وظيفة وحدود حقل الدلالات المعرفي الثقافي الديمقراطي ومكانته في العقل السياسي السوري.

الثانية هي اخراج السياسة المعارضة من ان تكون ناتجا بسيطا لذلك الحقل، يمكن رد أي جزء منها في أي وقت اليه على طريقة الاستدلال بالنص.

من المفارقات أنه تحت وهج الحرب في لبنان وما أثارته من عواصف وجدت جمعيات مثل جمعية حقوق الانسان نفسها مضطرة للخوض في المسألة الوطنية بينما يعمل بعض أطراف المعارضة على تحويل المعارضة السياسية ـ حسب ما هو مفترض ـ الى مجرد جمعية لحقوق الانسان.

كيف يمكن للمرء ان يكون ديمقراطيا وهو يخاف من شعبه وينظر بحذر شديد للروح الوطنية لحظة صعودها؟

الآن دعونا نطرح السؤال التالي:

هل هناك مسألة وطنية تتمثل باحتلال اسرائيل للجولان أم لا؟

اذا كان الجواب نعم فهناك سؤال آخر يطرح نفسه: هل يمكن للمعارضة الاستقالة من المسألة الوطنية بمجرد القول ان حلها مؤجل لما بعد بناء الديمقراطية والتنمية.

كمعارضة سياسية تمثل مشروعا وطنيا ديمقراطيا متكاملا لا يمكن ابقاء المسألة الوطنية خارج ذلك المشروع تحت اي ذريعة.

ثمة فارق بين القول ان تحرير الجولان يتطلب جبهة داخلية محصنة باعطاء الحريات للشعب وازالة الاحتقانات ومحاربة الفساد ونحن نطالب بذلك كمقدمة لوضع استراتيجية وطنية عقلانية يتم التوافق عليها لتحرير الجولان وبين التهرب من تحديد المسألة الوطنية كمهمة راهنة وابقاء الغموض حول حقيقة الموقف منها. ويزداد الارتياب حين تهاجم ثقافة المقاومة كثقافة (تعبوية تحريضية) لا تتماشى مع التقاليد (الديمقراطية).

فهل تتطلب التقاليد الديمقراطية ثقافة الهزيمة وقبول الاحتلال؟

ببساطة من ناحيتي أجد أن ثقافة المقاومة تتطلب الديمقراطية وحين تحتاج الأولى للثانية ينتفي التناقض بينهما، بينما يحتاج الأمر للاستبداد لاقناع الشعوب العربية بالتنازل عن حقوقها، ولا مانع من تجديد الاستبداد بلباس جديد، الم تقم الولايات المتحدة بغزو العراق من أجل نشر الديمقراطية!

* كاتب من سورية

بعد مايزيد عن ثلاثين عاماً من تعيين وتمديد وتجديد وانتخاب صابر فلحوط:

رئيس جديد لاتحاد الصحافيين السوريين

حكم البابا*

■ لا أتصور نفسي أدخل مقر اتحاد الصحافيين السوريين بدمشق في يوم من الأيام من دون أن أجد الدكتور صابر فلحوط خلف طاولة رئاسته، فمنذ أن وعيت على الدنيا والدكتور صابر فلحوط رئيس اتحاد الصحافيين في سورية، وعندما عملت في الصحافة السورية كان الدكتور صابر فلحوط لايزال رئيساً لاتحاد الصحافيين السوريين، وبقي الدكتور صابر فلحوط في عهود التعيين وسيناريوهات الانتخابات رئيساً لاتحاد الصحافيين، تغيّر الرؤساء وتبدلت الوزارات وظهرت وجوه جديدة في القيادات القطرية والقومية، وأقيل من أقيل وتقاعد من تقاعد ولاقى وجه ربه من لاقى، وتشتت الاتحاد السوفييتي إلى دول، واختفت المنظومة الاشتراكية، وفشلت التجربة الشيوعية، وقسم أسامة بن لادن العالم إلى ماقبل ومابعد 11 أيلول، وغزت أمريكا أفغانستان والعراق، واخترع البث الفضائي والانترنيت، وظهر مرضا الايدز والسرطان، واكتشف البشر الخريطة الجينية، وحدثت ثورات وانقلابات واكتشافات، لكن الشيء الوحيد الذي لم يتغير ولم يتزحزح من مكانه، أو تزيد شعرة شائبة في رأسه، هو رئيس اتحاد الصحافيين في سورية الدكتور صابر فلحوط، الذي بقي في مكانه دلالة على الثبات، وعلامة على أن من الممكن إيقاف الزمن، ورمزاً يختصر حالة الإعلام السوري كلها، ولذلك أعتبر ظهور رئيس جديد لاتحاد الصحافيين السوريين حدثاً ليس بالنسبة للصحافيين في سورية نفسها، بل لكل الأحياء من السوريين الذين ولدوا وعاشوا في عصر الدكتور صابر فلحوط، وسيشعرون أنهم بغياب وجهه فقدوا جزئاً من حياتهم.

لست شامتاً بتغيير الدكتور صابر فلحوط، بل بالعكس ربما تكون عواطفي أقرب إلى الأسى لغيابه عن رئاسة اتحاد صحافيي سورية، ربما لأن السجناء يتعودون بمرور الوقت على وجود سجانيهم، ويتآلفون معهم إلى الحد الذين يشعرون فيه بفقدانهم عند غيابهم، وقد أكون ظالماً في توصيف العلاقة بين الصحافيين السوريين والدكتور صابر فلحوط حين أشبهها بعلاقة السجين والسجّان، لكن حتى لو مارس الدكتور فلحوط دور السجان خلال رئاسته لاتحاد الصحفيين لتاريخ يتجاوز أكثر من نصف سنوات عمره، فقد كان سجاناً لطيفاً، من الذين يعرفون أنهم مهما فعلوا لن يحصلوا على العنب أو يقتلوا الناطور في موضوع الإعلام السوري، ولمعرفته بأنه مجرد برغي صغير في آلة كبيرة، فقد قرر منذ البداية أن يحيط أسنانه بالصدأ حتى يصعب اقتلاعه من مكانه سواء بالمفكات العادية أو الكهربائية، وبهذه الطريقة حافظ على وجوده عالقاً في خشبة الاعلام السوري واتحاد صحافييه، ولأنه كان يعرف أنه مرؤوس أي رجل يجلس على كرسي وزير الإعلام، فقد كان يخرج مع الست ويدخل مع الجارية، ولديه عدة جمل يزاود بها على المزاودين حين يستضاف على شاشات الفضائيات، ويعيد ترتيبها في المقالات التي يكتبها على طريقة شهادات حسن السلوك، ويستخدم صوته الجهوري ومهارته الخطابية ليقنع سامعيه في المؤتمرات بجدتها وعدم تكرارها.

أما في علاقته بالصحافيين ومشاكلهم فطالما طبق المثل الشعبي القائل (لاتشكيلي لابكيلك)، فحين كان الصحافي يأتيه حاملاً مظلمته، يجد أمامه صدراً حنوناً يضمه إليه، ويداً حانيةً تربت على كتفه، ورئيس اتحاد صحفيين مظلوم أكثر منه ينوح لنواحه ويبكي لبكائه، ويسرّ له بهمومه، إلى الدرجة التي تشعر الصحافي في نهاية الجلسة بأن عليه أن ينهض ليضم رئيس اتحاده إلى صدره ويربت على كتفه، وبأن مظلمته ليست أكثر من نقطه في بحر مصيبة رئيس اتحاده، وليغادر مبنى اتحاد الصحافيين راضياً مرضياً، شاعراً بالطمأنينة ومن دون أن يحظى ولو بمجرد وعد لمعالجة مظلمته.

ولأني كنت أعرف مواهب الدكتور فلحوط التمثيلية، ومهاراته الأكروباتية في التنقل من التراجيدي إلى الكوميدي بخفة متدرب على المشي فوق حبل، وحذقه في تقديم اللون التراجيكوميدي دون أن يستطيع متابعه الفصل بينهما، وإدراك ماإذا كانت هذه الجملة تنتمي إلى القهقهة، وماإذا كانت الأخرى تنتمي إلى الدمعة، فقد كنت مصراً دائماً وفي كل مشكلة حريات تعترض عملي الصحافي، على أن أسمع منه موقفاً واضحاً، متجنباً الانجرار وراء أسلوبه في إلهاء محدثه بحل شبكة الكلمات المتقاطعة التي يطلق عليها تجاوزاً اسم الدكتور صابر فلحوط كي ينسى مشكلته التي جاء لمقابلته من أجلها، وكنت في كل جلسه معه أشعر أنني لا أخوض حواراً وإنما ألعب مباراة بكرة الطاولة، وماعلي إلا أن أرد الكرات، ولا أزال أذكر أنه في عام 2001 أعطاني ربما لأول مرة في حياته جواباً لاينتمي لزئبقية مواقفه لأرد به على سؤال محققي حول سبب نشري في جريدة النهار، والتي كانت قراءتها تهمة فما بالكم بالنشر فيها، حين سألني عما إذا كنت قد قرأت توجيهاً من رئيس تحرير جريدتي أو من رئيس اتحاد الصحفيين يمنعني من النشر في النهار، وعندما أجبته بلا، قال لي أن بإمكاني أن أقول هذا عن لسانه لمحققي، ولا أزال أذكر وجه محققي المحتقن وهو يسألني ثلاث مرات متتالية عما إذا كان صابر فلحوط بدون الدكتور قد قال لي ذلك، وحين كررت للمرة الثالثة النعم أقفل التحقيق في ملف النشر في النهار نهائياً معي، لكن أكثر ماأذكره لصابر فلحوط هو ماقاله في ورشة عمل أقامتها إذاعة الـ BBC عام 2004 في دمشق، وكنت أحد المشاركين فيها، ووقف الدكتور صابر فلحوط ليعيد بملء فيه خطابه التاريخي الأزلي حول الحريات التي يتمتع بها الصحافيون السوريون، وأنه وخلال ثلاثين سنة لم يُكسر قلم أو يسجن صحافي، والتفت إليه بعد نهاية خطابه لأقول له في حضور ابراهيم حميدي مراسل جريدة الحياة في دمشق الخارج حديثاً من السجن حينها: إما أنك يادكتور صابر لاتعتبر ابراهيم حميدي سورياً، أو لاتعتبره صحفياً حتى تقول مثل هذا الكلام أمامنا، وعندها أخرج الدكتور صابر فلحوط من جعبته قناعه الطريف وقال لي: أنت تعرف أنني لو قلت الحقيقة لما كنت هنا، ولكانت عجلات سيارتي فارغة من الهواء، وخزانها خال من البنزين، وربما يكون هذا أصدق كلام قاله الدكتور صابر فلحوط في حياته كلها!

كان من الممكن أن يفرح صحفيو سورية بإزاحة نقيبهم المزمن لو كان خلفه لديه رؤية أو على الأقل طموح في الاعلام السوري، ولكن تعيين (للتأكيد تعيين وليس انتخاباً حسب ماأوردت صحيفة سيرياستيبس في السادس من أيلول الحالي) السيد الياس مراد، الذي تعرف شاشات الفضائيات تعابير وجهه الأكثر شبهاً بلحاء الشجر، وخطابه المشتق من خشبها، سيحسن من صورة الدكتور صابر فلحوط، الذي كان على الأقل بالشو الذي طالما برع في تقديمه يمنح الصحافيين السوريين متعة الضحك، حتى وإن كان على همومهم ومشاكلهم وآلامهم!

* كاتب من سورية
hakambaba@hotmail.com

في جوانب الدعم العسكري الألماني لإسرائيل

عبد العظيم محمود حنفي*

■ لا يخفى على أحد الدعم العسكري الكبير الذي تقدمه ألمانيا إلى إسرائيل منذ إنشائها على ضوء الالتزام الأخلاقي والتاريخي الذي أخذته على عاتقها بسبب جرائم النازيين ضد اليهود.

يعود التعاون بين ألمانيا وإسرائيل إلى أكثر من خمسة عقود، أي إلى ما قبل عقدين على إقامة علاقات دبلوماسية بينهما عام 1965. وقد بدأ هذا التعاون الذي أسس لعلاقات خاصة ومتميزة عندما زودت الحكومة الألمانية إسرائيل بقاربين حربيين عام 1955.

أن التعاون بين إسرائيل وألمانيا، لا سيما في المجالين العسكري والعلمي وصل إلى حدود يصعب معها تبرير مستواه بحاجات إسرائيل الأمنية وفقا لجريدة البرلمان الألمانية الأسبوعية. فقد جاء في تقرير نشرته الصحيفة في عددها الصادر في تاريخ 15 نيسان/ أبريل 2005 أن الدولتين تتعاونان أيضا في تطوير الأسلحة وبيعها إلى مختلف بلدان العالم من خلال شركات متخصصة تحقق أرباحا بمئات الملايين من الدولارات سنويا.

ومنذ عام 1964 لم تعد صفقات تزويد الأسلحة الألمانية إلى إسرائيل سرا، بل هناك تقارير تتحدث عن حجم هذا التعاون وأشكاله والذي بدأ بتزويد الدولة العبرية بالذخيرة والدبابات المستعملة. فعندما أطلق صدام حسين صواريخ «سكود» على تل أبيب عام 1991 تصدت لها صواريخ باتريوت وإن لم تفلح في إسقاطها كلها، إلا أنها استطاعت أن تحد من فاعليتها. هذا ما كان ليحصل دون هذه الصواريخ التي وصلت من المستودعات الألمانية. هذه الصواريخ عادت لتظهر من جديد بعد مهاجمة أمريكا للعراق عام 2003. وفي هذا السياق أكد المستشار الألماني السابق غيرهارد شرودر مدى التزام بلاده بدعم الدولة العبرية: «إن الدفاع عن إسرائيل وأمن مواطنيها هو جزء من سياستنا التي تعود إلى جذور أخلاقية وتاريخية».

ومن الملاحظ أن صواريخ باتريوت هي استثناء، خاصة وأن العادة جرت على تزويد إسرائيل ليس بالنظم القتالية كاملة، بل ببعض مكونات هذه النظم وتكنولوجياتها. بعض هذه المكونات موجودة على سبيل المثال في دبابة ميركافا التي تعد من أكثر الدبابات في العالم كفاءة وقدرة على المناورة. ففي ألمانيا تم تطوير تصفيحها ومدفعها إضافة إلى أن محركها ألماني الصنع. ولا ينحصر الدعم الألماني في هذه الدبابة وإنما يتجاوزه إلى البوارج والسفن وطائرات سلاح الجو الإسرائيلي التي تحتوي على تقنيات وقطع صنعت وطورت في ألمانيا. ورغم إعلان ألمانيا أنها لن تورد إلى إسرائيل أسلحة حربية ذات طبيعة هجومية لأسباب سياسية، إلا أن الغواصات الألمانية التي استلمتها إسرائيل تثبت عكس ذلك. فقد زودت ألمانيا إسرائيل ما بين الفترة 1998 و2000 بثلاث غواصات تم تم